الأمم المتحدة

E/2012/NGO/36

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
23 April 2012
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدَّم من جمعية رعاية التفاهم بين الأمم، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٠ و٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

150612 140612 12-30855 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

بافتراض أنه بحلول عام ٢٠٥٠ سوف يكون عدد الأشخاص الذين يطمحون في الوصول إلى مستوى الرفاه الذي تحقق في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٩ بلايين شخص فإن الاقتصاد سيكون بحاجة إلى أن ينمو بحيث يزيد حجمه ١٥ مرة عن حجمه الحالي. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى مشكلة تتمثل في أنه على الرغم من أن النمو قد يكون غير مستدام فإنه يبدو أيضاً أن النمو السلبي سيكون غير مستقر. وأولاً، يمكن حل هذه المشكلة بتحويل نظام الاقتصاد الآلي إلى نظام ''اقتصاد مرتبط بالجوانب الإنسانية'' يتمثل في أن تتولى المؤسسات المسؤولية الاجتماعية ومسؤولية الاستدامة في سياق عالمي. وثانياً، هناك حاجة إلى نماذج جديدة لمشاريع تجارية تعتمد بدرجة أقل على الكفاءة الأساسية وبدرجة أكبر على ما هو متاح لتلبية حاجات الناس. وسوف تتطلب التحديات العالمية المستقبلية التحول من المشاريع التجارية الأساسية ووفورات الحجم إلى المشاريع التجارية المتنوعة التي تركز على اقتصادات الحجم. وثالثاً، يتمثل إجراء تقليدي آخر في الدعوة إلى ''إلغاء الارتباط'' و''الحدّ من أهمية المادة'' في الظروف التي يكون فيها النمو المستمر مرتبطاً بانخفاض في الإنتاج المادي. وبالنظر إلى أن اقتصاداتنا الرأسمالية الحديثة لها تأثير فعَّال بالنسبة لتحسين الكفاءة فإن هذا النهج يبدو جذاباً. وبتغيير الطرائق والاستراتيجيات المتعلقة بالمشاريع التجارية بحيث تصبح متماشية مع الطبيعة من الممكن أن يتطور فرع جديد تماماً للصناعة وأن يحدث تنوع هائل في ''وظائف الحفاظ على البيئة'' وهو ما من شأنه أن يسهم في تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي وأن يؤدي أيضاً إلى القضاء على الفقر. ومن الممكن أن يستفاد من تحمل المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية كنهج لتشجيع الأنماط المستدامة والحث على إقامة شراكات قوية بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة، وهي مسألة لم تُبحث تماماً حتى الآن إمكانية تحقيقها. وتتمثل نقاط البداية ذات الصلة في القيام، أولاً، بتحديد إمكانية تحقيق المواءمة بين الأنشطة التجارية وأولويات التنمية الوطنية أو الدولية، وثانياً، الكيفية التي يمكن بها للحكومات أن تساعد وتسهِّل، على نحو فعَّال، تلك الأساليب التجارية.